دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الخدمة الاجتماعية والأمن المجتمعي
المصدر:	مجلة جامعة الزيتونة
الناشر:	جامعة الزيتونة
المؤلف الرئيسي:	الطويل، رمضان عياد
المجلد/العدد:	ع14
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2015
الشهر:	يونيو
الصفحات:	185 - 196
رقم MD:	840737
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
اللغة:	Arabic
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex, IslamicInfo, EduSearch
مواضيع:	علم الاجتماع، الخدمة الاجتماعية، الأمن الاجتماعي، ليبيا، النزاعات المسلحة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/840737

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الخدمة الاجتماعية والأمن المجتمعي

د- رمضان عياد الطويل -عضو هيئة التدريس بجامعة الزيتونة - كلية الآداب – قسم الخدمة الاجتماعية

المقدمة :

تعد مسألة الأمن المجتمعي للأفراد والجماعات أمراً أساسياً في الوجود ويعتبر أدق مفهوم للأمن المجتمعي هو ما ورد في القران الكريم في قوله سبحانه وتعالى{ فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَٰذَا الْبَيْتِ {3} الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ} (1)"صدق الله العظيم" .وإذا كان مصطلح الأمن يعني التحرر من الخوف وعدم الوقوع تحت طائلة التهديد فأن مصطلح مجتمعي يعني كل ما يوجد من علاقات بين الناس في المجتمع أفراد أو جماعات ومن ذلك يتبلور معنى الأمن الاجتماعي أنه واقع اجتماعي يسوده الشعور بالأمن والاستقرار فإذا كانت مشاعر الأمن والاستقرار تغلب على العلاقات الاجتماعية وما فيها من مؤثرات فإن ذلك يعبر عن الأمن والاستقرار (2). والحاجة إلى الأمن المجتمعي حاجة أساسية لاستمرار الحياة وديمومتها وعمران الأرض التي استخلف الله تعالى عليها بني آدم ، وانعدام الأمن المجتمعي يؤدي إلى القلق والخوف ويحول دون الاستقرار والبناء ، ويؤدي إلى الهجرة والتشرد ، وتوقف أسباب الرزق مما قد يؤدي إلى انهيار المجتمعات ومقومات وجودها.

وإذا كان مفهوم الخدمة الاجتماعية واضحاً من حيث اهتماماته بالفرد والجماعة والمجتمع، فأن مفهوم الآمن المجتمعي أو البشري مازال حديثاً وغامضاً بعض الشيء ولذلك لن نسهب في عرض معاني مفهوم الخدمة الاجتماعية بل سنركز اهتمامنا على مفهوم الآمن المجتمعي نظراً لأهمية مضمونه التنموي، ودور الخدمة الاجتماعية كآلية تطبيقية في تحقيقه سوءا على مستوى الفرد أو الجماعة . لقد أصبحت معظم المقاربات النظرية لمفهوم الخدمة الاجتماعية مكررة فلم يكن هناك ربط نظري وتطبيقي واضح بين ذاك المفهوم وبين مفاهيم تم تداولها في الأدبيات الاجتماعية والتنموية منذ عام 1990 على وجه الخصوص مثل : - الفقر البشري والنوع الاجتماعي والأمن الانساني والتمكين وغيرها . فالخدمة الاجتماعية، بأهدافها الوقائية والعلاجية ، تعني القيام بجهد منظم لمنع سلوك منحرف، أو علاج حالات باثولوجية معينة ، أو إعادة تنظيم للمجتمع .

مشكلة البحث :

يشير تاريخ الخدمة الاجتماعية إلى أنها بدأت بدراسات أصناف من الناس فاقدين للأمن المجتمعي ، مثل الفقراء والسجناء والمرضى والمسنين، أن دراسات فردريك لبلاي مثلاً هي نموذج لذلك الجهد الموثق ، والخدمة الاجتماعية بكونها مجموعة الأنشطة التي يقوم بها أخصائيون اجتماعيون أو مهنيون آخرون وذلك لمساعدة الناس لكي يكونوا قادرين على الاعتماد على أنفسهم أو وقايتهم من الاعتماد على الآخرين وكذلك مساعدتهم على تدعيم الروابط الاجتماعية [3]. ووفقاً لتقرير لجنة الحماية الاجتماعية بالأمم المتحدة أن نحو 5.1 مليار شخص يفتقرون إلى الأمن الاجتماعي الكافي أو الحماية الاجتماعية في أنحاء العالم [4]، وهذا يعني أنه من بين كل سبعة أشخاص في العالم أكثر من خمسة يفتقرون إلى الضمان الاجتماعي الكافي ، وهو ما يدفع فريقاً

---

(1) سورة قريش الآية 3-4 .

(2) بشير صالح الرشيدي ، سيكولوجية الأمن الاجتماعي من منظور التعامل مع الذات ، الحلقة النقاشية الحادية عشر ، الخدمات النفسية والاجتماعية كأحد مقومات الأمن الاجتماعي في مجتمع دول مجلس التعاون الخليجي ، مكتب الاتحاد الاجتماعي ، 2001 .

(3) الدخيل عبد العزيز عبدالله ، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية ، عمان ، دار المناهج ، 2006 ، ص 200 .

(4) هيئة الأمم المتحدة ، تقرير لجنة الحماية الاجتماعية ، 2011 .

رفيع المستوى بالأمم المتحدة إلى الدعوة لضمان الدخل والخدمات الأساسية للجميع ليس فقط كوسيلة لضمان السلام والاستقرار بل لتعزيز نمو الاقتصاد [5] .

وقد أشارت دراسة منى عطية خزام [6] إن المرأة تعانى من التمييز النوعي ويرجع ذلك لعدم شعورها بالأمن الاجتماعي وإعاقة حصولها على حقوقها واستقلالها الذاتي وانخفاض الرضا الوظيفي لديها ، كذلك حرمان المجتمع من جهود نصف أعضائه ، كما أكدت الدراسة على ضرورة توفير الأمن الاجتماعي للمرأة ، من خلال المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني ، وأشارت إلى ضرورة تفعيل تطبيق المواثيق الدولية المرتبطة بحقوق الإنسان لتوفير الأمن الاجتماعي للمرأة ، وأكدت على ضرورة قيام المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني بأجراء تعديلات وتطوير السياسات والبرامج الخاصة بهم لتمكين المرأة من إشباع احتياجاتها وتحقيق الأمن الاجتماعي لها .

أن الخدمة الاجتماعية، بتنوع أهدافها وتعدد آلياتها هي في الواقع جهد منظم لحماية أمن الإنسان وتحسين أدائه الاجتماعي على مستوى الفرد والأسرة ، وخصوصاً حين يبدو منكشفاً إزاء الفقر والمرض والتفكك الأسري، والتلوث البيئي، والافتقار إلى التعليم وحرية أبداء الرأي.

فالخدمة الاجتماعية ليست مجرد (معونة) مؤسسية أو غير مؤسسية، بل هي جهد إنساني ، تنموي . هذا ويظهر تاريخ الخدمة الاجتماعية ، أنها كانت نتاج الأزمات التي ألمت بالمجتمع الأوربي والأمريكي ، من فقر وجريمة، كما كانت الخدمة الاجتماعية إحدى افرازات الثورة الصناعية وإن كان لها جذور تقليدية دينية وعرفية وأخلاقية في معظم الدول الغربية وكانت الخدمات الاجتماعية من مهام الدول الحديثة التي نشأت بعد الأستقلال من الاستعمار الأوربي. وقد نشأت طبقاً لمفاهيمها مؤسسات لرعاية فئات معينة كالمعوقين والأيتام والمسنين، إلى جانب ما كانت تقدمه المؤسسة الدينية من مساعدات عينية على وجه الخصوص ، ويمكن القول أن تلك المؤسسات كانت عبارة عن جهود فاقدة للفاعلية ، فهي علاجية ضيقة في حدودها البشرية والجغرافية ونتائجها الوظيفية . فالمجتمع الليبي كغيره من المجتمعات التي يشهد حالة تغير سريع مما أنتج ظواهر اجتماعية مثل انتشار البطالة بين الشباب ، وكذلك الأيتام والأرامل والأسر النازحة بسبب الحرب والنزاعات القبلية خصوصاً بعد الأحداث التي مر بها المجتمع الليبي ، كما تزايد أعداد المهمشين والمعوقين وخاصة من فئة الشباب نتيجة النزاعات المسلحة ، ومدمني المخدرات، فضلا عن موجات الهجرة والنزوح سواء للداخل أو للخارج ، والافتقار إلي الخدمات المهمة كالخدمات الصحية والتعليمة والسكنية وغيرها، وهذا ما تشير إليه دراسة منال طلعت [7] بأن الأطفال المعرضين للخطر هم المتسربين من التعليم والعاملين والمتعرضين للإهمال والإيذاء النفسي والبدني والمحرومين من حقوقهم الأساسية والأيتام وفاقدي الرعاية الأسرية والذين يعشون في أسر غير متماسكة . وهذا يعني أن أمن فئات قد تكون كثيرة من الناس قد أصبح مهددا أو مخترقا فكيف تستطيع الخدمة الاجتماعية أن تكون آلية وقائية، آلية علاج للظواهر المشار إليها .

وفي إطار ما سبق يمكن تحديد مشكلة البحث في التساؤل التالي:"ما دور الخدمة الاجتماعية في المجالات التي لها علاقة بالأمن المجتمعي للأفراد والجماعات؟ "

---

[5] هيئة الأمم المتحدة ، لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، 2010 .

[6] منى عطية خزام خليل ، التخطيط لمواجهه التمييز النوعي للمرأة كمدخل لتحقيق الأمن الاجتماعي ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد الثلاثون ، 2011

[7] منال طلعت محمود ، تقويم برامج حماية الأطفال المعرضين للخطر ، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2007

أهمية البحث:

1- تكمن أهمية البحث في أبراز دور مهنة الخدمة الاجتماعية في مجال الأمن المجتمعي .
2- ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية في مجالات غير تقليدية يزيد من أهميتها وقيمتها العلمية وعلى مستوى الممارسة .
3- الأمن الاجتماعي عامل فاعل في عملية التنمية وفي تحسين نوعية الحياة .
4- ضرورة إحساس الفرد بالأمن الاجتماعي حتى يستطيع أداء أدواره الاجتماعية ويكون أكثر قدرة على المشاركة والبدل والعطاء .
5- الأمن الاجتماعي هو الوسيلة الأساسية للنمو النفسي والتوافق الاجتماعي مع الآخرين .
6- الحاجة إلى الأمن الاجتماعي هو محرك الفرد نحو السلوك الايجابي ويرتبط ارتباط وثيق بالمحافظة على البقاء والاستمرار .
7- تتضمن الحاجة إلى الأمن الاجتماعي إلى شعور الفرد انه يعيش في بيئة صديقة آمنه مشبعة للحاجات مع ارتباطه بالآخرين وشعوره بحبهم واحترامهم وتقبلهم له في الجماعة .
8- يوفر الأمن الاجتماعي الشعور بالاستقرار الأسرى والتوافق الاجتماعي

أهداف البحث .

1- التعرف على الدور الوقائي لمهنة الخدمة الاجتماعية في مجال الأمن المجتمعي .
2- توضيح العلاقة بين مفهومي الخدمة الاجتماعية والأمن المجتمعي من خلال ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجالات غير تقليدية مثل التهجير ، والتهميش ، والنزوح وغيرها من المجالات التي لها علاقة بالأمن المجتمعي للأفراد والجماعات .

المفاهيم والمصطلحات .

الخدمة الاجتماعية .

الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية تعمل على تهيئة أسباب التغيير تحقيقاً للرفاهية الاجتماعية بأسلوب منهجي يحفظ طاقات الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية بتدعيم قدراتها وإمكانياتها وعلاج مشاكلها على أساس من المساعدة الذاتية وفي الإطار الأيدلوجي المجتمع [8] .

الأمن المجتمعي :ويعرفه محمد إحسان **بأنه "** سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية **التي** قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة [9].

الأمن الانساني :هو امن الإنسان من الخوف (القهر، العنف، التهميش) والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي) أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدل التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته [10].

التعريف الإجرائي :بقصد به إجرائيا حماية حرية الأفراد من جميع الأخطار الطارئة .

التهجير:هو ممارسة مرتبطة نوعا ما بالتطهير، وهو إجراء تقوم به الحكومات المتعصبة تجاه مجموعة عرقية أو دينية معينة وأحيانا ضد مجموعات عديدة بهدف إخلاء أماكن سكناهم و جدير بالذكر أن التهجير كممارسة فردية كان نوعا من أنواع العقاب لفرد أو مجموعة بشرية فيما يسمى بالنفي عن الأرض [11] .

التعريف الإجرائي :هو طرد الناس من بيوتهم أو قراهم أو بلادهم عنوه خوفاً من خطر محقق.

---

[8] عبد المحي محمود حسن ، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2006 ، ص 30 .
[9] إحسان محمد حسن ، علم الاجتماع السياسي ، بغداد ، ب –ت ، 2000 ، ص 53 .
[10] برقوق مجند ، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة ، من الإنترنت boulemkahel.yolasite.com
[11] موقع من الإنترنت http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%B1

الخدمة الاجتماعية والأمن المجتمعي:

يحاول البحث أن يبني إطاراً مرجعياً يجمع بين مفهومي الخدمة الاجتماعية، والأمن المجتمعي من خلال رؤية اجتماعية تركز على قضية مفادها إن الخدمة الاجتماعية بجانبيها الوقائي والعلاجي إنما هي إلا آليات وبرامج وخطط مستندة إلى رؤية أو ومرجعية متعددة المداخل تستهدف حل مشكلات سواء على مستوى الفرد أو الجماعة أو المجتمع، وإنها بالتالي تضع مفهوم الأمن المجتمعي من ضمن اهتماماتها . غالباً ما ينظر إلى الخدمة الاجتماعية بوصفها جهد منظم، يستند إلي مرجعيات علمية سوسيولوجية، وسيكولوجية، وتربوية وغيرها، ويستهدف حل مشكلات الأفراد والجماعات، أو إيجاد آليات تمنع ظهور تلك المشكلات، أن ذلك الجهد المنظم قد يكون رسمياً مؤسسياً كأن تقيم الدولة مؤسسا ت لرعاية الأيتام أو المسنين ، أو المعوقين ، أو النازحين أو تؤسس آليات للعون والحماية من خلال صندوق دعم الزواج للشباب الغير قادرين على كلفته ، وأحياناً يكون غير رسمي، رغم أنه مؤسس، من خلال الأخصائيين العاملين بهذه المؤسسات مثل قيام منظمات المجتمع المدني بمساعدة فئات معينة من المعوقين والأسرة والطفل والأرامل، و غيرها من الفئات المحتاجة للمساعدة . أن للخدمة الاجتماعية هدفها الوقائي، إلى جانب هدفها العلاجي، وكلاهما يستهدف حفظ أمن الفرد والجماعة، أو استعادته، والعمل على استمراره . من خلال المؤسسات القائمة كالأسرة (الخدمة الاجتماعية الأسرية) والمدرسة (الخدمة الاجتماعية المدرسية) والمرضى (الخدمة الاجتماعية الصحية) والأيتام والمسنين وغيرها . أن أعراضا أو ظواهر اجتماعية مثل الترمل واليتم والإعاقة ، وإدمان المخدرات، والآسر في السجون السرية والخطف أو الغياب الطويل، وصراعات المجتمع الناجمة عن الانقسامات المناطقية والقبلية وما تؤدي إليه من قتل على الهوية أو تهجير قسري إلى جانب ضغوط ومخاطر التلوث البيئي، وما أدى إليه الحرب من بطالة ودمار للمؤسسات الاقتصادية ونهب للأموال، أفضت إلى التهميش والفقر ، بالإضافة إلى عمليات اغتيال منظمة، أو عمليات تآمر مناطقية أو قبلية . ويعتبر الأمن الاجتماعي مسؤولية اجتماعية تقع على عاتق جميع أفراد المجتمع وهو من اخطر المسئوليات الاجتماعية التي تنعكس بالإيجاب أو السلب على أفراد المجتمع على الصعيد الأمني والتعليمي والثقافي والسياسي والاقتصادي ، وغيابه سبب رئيسي للشعور بالخوف وانتشار الفساد والفكر المتشدد والدكتاتورية والاستبداد ، وإعمال العنف والعديد من المشكلات التي لا تتوقف عند حدد الفرد أو الأسرة بل أنها تمتد إلى جميع أفراد المجتمع، لذلك لابد من إدراك معنى الأمن الاجتماعي وانتشار الوعي بأهميته ووسائل تحقيق حتى يتوفر الأساس الثقافي المحفز للنفوس نحو العمل حتى يمكن تجنيد الطاقات وتفعيل المؤسسات . وقد قال الله تعالى " الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُوْلَئِكَ لَهُمُ الأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ ". [12] أن كل تلك الظواهر الغريبة على المجتمع الليبي يمكن أن تدخل في إطار اهتمامات الخدمة الاجتماعية ، كما أنها في الوقت نفسه مؤشرات عن انهيار الأمن المجتمعي للفرد والجماعة . ولعل المتابع يلاحظ ، إن بعض عناصر حالات أللأمن ، تتصل على نحو مباشر بالأهداف الإنمائية للألفية التي ركزت على الفقر والجوع ، وضمان توفر أسباب بقاء البيئة، فضلاً عن شراكة عالمية من أجل التنمية وغيرها . إن كل تلك الأهداف، تتجمع في إطار هدف واحد هو توفير الأمن للإنسان . وهي – من الجانب الإجرائي – تضع على الخدمة الاجتماعية مسؤولية كبرى تتمثل بضرورة توسيع الرؤية، أو إطار التعامل، على نحو يبدو فيه الفرد والمجتمع ، وجهان لحقيقة واحدة . أن من الأهداف الأساسية للخدمة الاجتماعية هو مساعدة الأفراد والجماعات

[12] سورة الأنعام الآية 82.

على تجاوز أزماتهم الشخصية والاجتماعية، وتمكينهم من الاشتراك في حياة مجتمعهم وعلى النحو الذي يعزز شعورهم بالمواطنة، حقوقاً وواجبات، ويؤكد قدرتهم على التحكم بمصيرهم وممارسة اختياراتهم وكل هذه الأهداف تنسجم مع حقيقة أن أمن الفرد هو جوهر عملية التنمية المستدامة بوصفها توسيع لفرص الناس واختياراتهم وتعزيز قدراتهم من خلال إعادة تشكيل رأس المال الاجتماعي بدون التضحية بحاجات الأجيال القادمة . فهي تنمية مستدامة، توزع ثمار التقدم الاقتصادي على نحو عادل، وتوفر فرص التكافؤ أمام أفراد المجتمع ، وهي تركز في أولويتها على ذوي الدخل المحدود من خلال توسيع فرص حياتهم وتمكينهم من المشاركة في اتخاذ القرارات . أن التقسيم التقليدي لمجالات الخدمة الاجتماعية (فرد / جماعة / تنظيم مجتمع) هو في الواقع تقسيم نظري وتعليمي، فالمشكلات الفردية لا تنفصل عن بيئة الفرد الطبيعية والاجتماعية ولا تنفصل عن نمط علاقته بمؤسسات مجتمعه ، والأدوار التي يمارسها والعقبات التي يواجهها . فالفرد منذ مولده هو (مشروع اجتماعي) ولذلك قال علماء الاجتماع .أن الفرد والمجتمع هما وجهان لحيقيقة واحدة ، وبالمقابل فإن أمن الفرد لا يتجزأ. ومن المعلوم أن الحاجة إلى الأمن تأتي في المستوى الثالث للحاجات الهرمية التي أشار لها (ماسلو) إذ أنها تأتي بعد أن يشبع الفرد حاجاته المادية والفسيولوجية، حتى تصبح الحاجة إلى الأمن بعدها مسألة ملحة بوصفها دافع للبقاء الذاتي، ولذلك فهي تتضمن المحافظة على الممتلكات الخاصة والحصول على مصدر للدخل يُمكّن الفرد من تأمين الطعام والمأوى [13].ولذلك فهو ركيزة أساسية وقاعدة عظمى تستند عليها حياة البشرية ودعامة كبرى يرتكز عليها إبداع وعطاء الإنسانية ومقصد يتطلع لتحقيقه الإفراد والجماعات، ويرتبط ما يطمح إليه المجتمع من رقى وازدهار بقدر ما يتحقق في إرجائه من امن واستقرار فالجميع يتطلع إلى الأمن من الآفات التي تهدد بنيان المجتمع بالتصدع مثل الجهل والفقر والمرض والمخدرات والجرائم والانحراف [14] . ويلاحظ أن طرق الخدمة الاجتماعية تشكل أطاراً تتفاعل فيه معطيات علوم عديدة لعل في مقدمتها علوم الاجتماع والنفس والانثرويولوجيا وغيرها ، وحين نحلل مفهوم الأمن نجد أن أساسه سيكولوجي، إذ يتعلق بشعور الفرد بالهدوء والطمأنينة والتحرر من القلق، لكن ذلك الأساس يتسع ليشمل أدوار الفرد الاجتماعية وخوف الفرد على إنجازاته وعلى مكانته، وعلى تصوراته عن تقويم الناس لشخصيته وسلوكه ، أن المريض (على سبيل المثال) ليس مجرد فرد يحتاج إلى مساعدة من نوع معين، بل هو أيضاً عضو في جماعة ، وأن مرضه قد يلحق الضرر به وبصحته ، ويؤثر على تصوراته عن ذاته، وعلى تصورات الناس عنه ولا شك أن المتخصص في مهنة الخدمة الاجتماعية يدرك هذا التداخل المعقد ما بين الفردي والاجتماعي والثقافي، كما يدرك أن أمن الفرد وشعوره بالطمأنينة لا ينفصل عن علاقاته الاجتماعية . وأنه حين يتعامل مع مجموعة من الأطفال في مؤسسة ايوائية أو حين يمارس نشاطه في مركز للشباب، أو مؤسسة للتأهيل النفسي، فإن من أهم أهدافه أن يجعل هؤلاء يشعرون أنهم أمنون على ذواتهم من حيث الحاضر والمستقبل، وأن لهم قيمتهم الإنسانية، وأن المجتمع يتوقع منهم المشاركة في مجريات حياته كجزء من حقوق المواطنة وواجباتها ، كذلك الحال بالنسبة للأخصائيين الاجتماعين في تنظيم المجتمع ، إذ التنظيم يعني إلى جانب التنسيق استخدام برامج للإصلاح وتنظيم الجهود وتوحيدها وتعاون الأفراد لتحقيق برامج الإنعاش الاجتماعي، وتنظيم نشاطات الهيئات والجماعات التي تقدم الخدمة في مجالات الرفاهية الاجتماعية وخاصة في مجال انحلال وتفكك العلاقات الاجتماعية في المجال الاجتماعي والأسري مثل الفقر، والتشرد ، النزوح ، والتهجير القسري ، إضافة إلى الجوانب

---

[13] اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب أسيا ، الدراسات الاجتماعية في البلدان العربية ، نيويورك ، 2003، ص 183 .

[14] بشير صالح الرشيدي : سيكولوجية الأمن الاجتماعي من منظور التعامل مع الذات ، الحلقة النقاشية الحادية عشر ، الخدمات النفسية والاجتماعية كأحد مقومات الأمن الاجتماعي في مجتمع دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت ، مكتب الاتحاد الاجتماعي ، 2001 .

الصحية ، فالتنظيم في مهنة الخدمة الاجتماعية هو كل الجهود المبذولة لخدمة الفئات التي تعاني من النزوح والتهجير القسري والفقر والحرمان والاحتياج إلى رعاية اجتماعية وصحية خاصة أنها جهد يبذله الأخصائيون الاجتماعيون لمساعدة أناس أو جماعات فاقدة للأمن الإنساني [15]. أن أوضح الأمثلة على صلة الخدمة الاجتماعية، وخصوصا خدمة الفرد، بالأمن الإنساني هي تلك التي تتعلق بفئات تعاني من انكشاف غطاء الحماية الاجتماعية الذي توفره مؤسسات مجتمعية، مثل الأسرة والمؤسسة الاقتصادية فالنازحون والمتسولون والمشردون والذين يعانون من البطالة هم أفراد، وفئات تفتقر إلى الأمن، ولا بد للأخصائي الاجتماعي من أن يعيد بناء علاقاتها الاجتماعية لكي يتحقق لها الأمن ، فالطفل يشعر بالتهديد ويتملكه الخوف والقلق حين يفتقر إلى الأمن الأسري والفرد ينتابه القلق حين يفتقر إلى فرصة عمل للعيش الكريم وقد أطلق (كارل مانهايم) على حالة كهذه مصطلح أللأمن غير المنظم فهو يختلف عن حالة أللأمن التي تمثلها ظاهرة الآنومي أو اللأمعيارية الاجتماعية كما وصفها علماء مثل (دروكايم) و(روبرت) والتي تتصل بصميم البنية الاجتماعية [16] . ويقارن البعض بين حالة فقدان المعايير ، وحالة التماسك الاجتماعي حيث تعتبران على طرفي النقيض فالتماسك يعتبر حالة من التكامل الأيديولوجي الجماعي ، بينما حالة فقدان المعايير هي حالة من الخلط واللبس وانعدام الأمن وحينئذ تكون التصورات الجماعية في حالة انحلال وتدهور [17].لقد لا حظنا في بعض مناطق ليبيا خلال الثلاث سنوات الأخيرة ظاهرة النازحين أو المهجريين من مناطقهم على نحو لافت للنظر، وقد تبين أن هؤلاء النازحين فاقدون للأمن لأسباب تتعلق بأوضاعهم الأسرية ، يعني أنهم أصبحوا فاقدون لغطاء الحماية الاجتماعية ، وما رافق ذلك من تفكك أسري ، وقد حاولت الحكومة المؤقتة متمثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية أن توفر غطاءً بديلا للحماية يوفر لهؤلاء النازحون الأمن والطمأنينة وذلك من خلال توفير مخيمات وبيوت جاهزة متنقلة ، إلا أن ذلك الغطاء لم يكن كافيا وبالتالي فإن جهود الأخصائيين اصطدمت بمصادر تهديد جديد أفضت إلى قلة النجاح في كثير من الأ حيان إذ أن معظم أولئك الأسر أصبحوا دون وظائف أو حتى دون دخل كافي ليوفر كافة الاحتياجات الضرورية وبالتالي لا يطيقون البقاء في تلك المخيمات كما أن علاقاتهم فيها لم توفر لهم بديلا كافيا عن علاقاتهم مع مجتمعهم الأصلي وخصوصاً الأطفال . لقد خسر أولئك الأطفال أمنهم الأسري ، وتبعه أمنهم التعليمي ، والصحي والغذائي حيث أن كثيرا منهم يتعرضون للأمراض ويفتقرون إلى الرعاية الصحية وعلى الأخص بعد فترة الأحداث مباشرة وبعدها ، وكلها أحوال تدل على أن مجالات الأمن متداخلة ، ولذلك على الأخصائي الاجتماعي أن يأخذ بعين الاعتبار هذا التداخل وان يبحث عن صيغ عمل جديدة . هذا ما تؤكده عزة محمد حسنين في دراستها [18]حيث أشارت إلى وجود معوقات تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق الرعاية المتكاملة للأطفال المعرضين للخطر ومنها عدم وجود كوادر بشرية متخصصة للقيام بالبرامج والخدمات مما يؤثر على فاعلية هذه الخدمات . إن حالة أللأمن هي حالة مركبة ذات عناصر متداخلة، تتبادل التأثير وظيفياً ، ولا يستطيع الأخصائي الاجتماعي أن يفترض أنه سينجح إذا تعامل مع كل عنصر منها بمعزل عن الآخر بل لا بد له من (رؤية كلية) تقدم على أساس أن الافتقار للأمن الشخصي أو الاجتماعي يكاد أن يكون لب كل مشكلة بما في ذلك مشكلة

---

[15] عادل شكارة ، عبد المنعم الحسني ، التخطيط الاجتماعي ، بغداد ، دار الحكمة ، 1992 م ، ص 8 .

[16] سامية محمد جابر ، الفكر الاجتماعي ، بيروت ، دار العلوم العربية ، 1989 م، ص 253 .

[17] سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية : مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995.

[18] عزة محمد حسنين بدوى ، فعالية جهود منظمات المجتمع المدني في تحقيق الرعاية المتكاملة لحماية حقوق الأطفال المعرضين للخطر ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد السادس والعشرين ، الجزء الرابع ،2009

الحاجة إلى الترويح أو الترفيه ، فالملاحظة الميدانية تظهر أن حالة أللأمن في ليبيا فرضت على الأسرة الليبية عزلة شديدة ، ولم تعد المؤسسات الترفيهية، كالنوادي والمنتزهات أو المناطق المفتوحة " الغابات سابقاً " المخصصة للترفيه وغيرها تحظى بالاهتمام من الأسرة الليبية ، إذ أن الأسرة تفضل البقاء في المنزل للحفاظ على أمنها، لكن هذه العزلة تغلب عليها أيضا مشاعر القلق، والرتابة، والانقطاع عن الأقارب، مما يولد عناصر جديدة من عدم الارتياح، وخصوصاً مع انتشار إشاعات العنف الدموي ووقائعه، ومع الأعمال العسكرية اليومية ، وهنا يبدو الأخصائي الاجتماعي في حالة مواجهة مع جوهر العزلة الاجتماعية للأسرة ونعني به الافتقار إلى الأمن .

الأمن الإنساني:أن الأمن الإنساني مفهوم مركب تتداخل وتتفاضل فيه مجالات عديدة لكنها جميعها يمكن أن توصف في إطار خدمة الفرد بوصفه محتاجاً، وفي إطار الجماعة بوصفها مفككة، أو منحرفة، أو ضحية الفوضى .ففي مطلع العقد الأخير من القرن الماضي وبعد انتهاء الحرب الباردة بين الدول الكبرى لم يعد ثمة حاجة للأنفاق العسكري الذي كان يلتهم ميزانيات الدول ، وتراجع التفكير الاستراتيجي بأمن الدول، انتقالاً إلي أمن الناس ، أن تلك اللحظة التاريخية مهدت للتفكير بأمن المواطن . وأدت إلي عقد مؤتمر في كوستاريكا (يناير 1995)، حيث أكد المشاركون أن هناك حاجة إلي مفهوم جديد حول السلام العالمي بحيث يتسع المفهوم الجديد لشمل الأمن العام لكل أفراد المجتمع من مخاطر العنف الاجتماعي والكساد الاقتصادي والانحطاط البيئي ، وهذا يتطلب اهتماما بالتعرف على أسباب انعدام أمن الفرد [19].وكان البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قد أشار في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 إلى أن مكونات الآمن الانساني أو البشري لا تنحصر، فالمجاعة والتلوث والعنف العرقي والمناطقي يمكن عواقبها أن تنتشر بسرعة حول العالم ، كما أنشأت مفوضية ، للأمن الانساني، واقتراح أنشاء صندوق عالمي لتمويل برامج الأمن الإنساني[20]. كما يعني أيضاً خلق النظم (السياسية والاجتماعية والبيئة والاقتصادية والعسكرية والثقافية التي تتيح للناس بقاءهم وكرامتهم ومعيشتهم [21]. ويعرف بأنه " أمن الإنسان من (الخوف القهر ، العنف ، التهميش ، الحاجة ، الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي) أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدل التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته [22].فالفرد جوهر الأمن الإنسان ، إذ يعني بالتخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة وإنشاء مؤسسات أمنية جديدة على المستويات المحلية [23].فالأمن الإنساني أذن هو حالة تتضمن تحقيق الأمان من تهديدات الجوع والمرض والقمع والحماية من الانهيار والتمزق المفاجئ في المجتمعات المحلية . وقد حدد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 عدة فئات رئيسية للأمن الإنساني نذكر منها :انعدام الآمن الاقتصادي (الفقر والحاجة الماسة وغيرها) ، الأمن الغذائي (كالجوع) ، الآمن الصحي (المرض)، الأمن المجتمعي (المؤسسي)، الأمن السياسي (الاعتقالات غير القانونية- الافتقار إلى الحكم الصالح أو الرشيد)[24].أن هذه المجالات يمكن أن تلخص من الوجهة الاجتماعية بحقيقة أن الأمن يعني غياب الخطر المادي، والحماية من القلق النفسي، والتحرر من الخوف .

---

(19) UNDP Human Secrity, Framwork and National Humau Develop Paper ment p 4-5

(20) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرر التنمية البشرية لعام 1994، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1994 ، ص 98 .

(21) موقع من الانترنت ، boulemkahel.yolasite.com.

(22) نفس المرجع

(23) خديجة عرفة محمد أمين ، الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، الرياض ، 2009 ، ص 21 .

(24) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرر التنمية البشرية لعام 1994 ، ص 6 .

ملامح النزاع في ليبيا .

تتنوع ملامح النزاع في ليبيا **ومن** أبرزها ما يلي **:-**

1- تدمير البنية التحتية **للدولة** والممتلكات الخاصة .
2- تهجير أو نزوح عدداً من السكان من مقر سكناهم الأصلي .
3- استخدام وسائل التعذيب والاغتصاب والخطف .

تأثير النزاع المسلح على الفرد والجماعات في ليبيا .

ويظهر ذلك التأثير في عدة مظاهر:

المظهر الأول :تأثر الحياة الأسرية داخل المجتمع نتيجة الأفراد المفقودين أو المعوقين أو الأيتام وتأثير ذلك على حياة هؤلاء الأفراد وأسرهم وأبنائهم بعدم الآمن والاستقرار .

المظهر الثاني :وجود كثير من الضحايا وحالات الإعاقة والتشوه الجسدي والنفسي سواء ممن شاركوا في النزاع أو المدنين الناتجة عن النزاعات المسلحة .

المظهر الثالث :تأثر النسيج الاجتماعي للمجتمع وانقسامه اجتماعياً بسبب ظهور المناطقية والتطرف الإيديولوجي والعرقية مما قد يساهم في تفتيت المجتمع وعدم شعور المواطنين بالولاء للوطن أو الاتفاق على رؤية موحدة للخروج بالبلاد من هذه الأزمة .

دور الخدمة الاجتماعية في توفير الآمن المجتمعي بعد النزاع .

للخدمة الاجتماعية بعض البرامج والأساليب للتعامل مع الأضرار النفسية والاجتماعية من خلال توفير البرامج النفسية والاجتماعية التي يساهم في إعدادها الأخصائيون الاجتماعيون للتعامل مع تلك الأضرار ومن أهمها ما يلي :

1. **العلاج الجمعي لمواقف ما بعد النزاع:** يفيد العلاج الجمعي من خلال الحديث عن التجارب القاسية التي مر بها الأفراد في بعض المدن الليبية خلال الثلاث السنوات الأخيرة (حالات الاغتصاب وخطف النساء والأطفال) بدلا من كبت الشعور، أو الإحساس بالخجل لمجرد الحديث عن بعض الأعراض التي عانى منها بعض المتأثرين أو محاولة العزلة عن المجتمع وتجنب التواصل الاجتماعي .
2. **المشاركة في عملية إعادة بناء المجتمع:** ويعني مشاركة الأفراد في العلاج لبناء قدراتهم وتشمل المشاركة والتجربة الاجتماعية عمل الفرد جنباً إلى جنب مع الآخرين للتمكين على الأقل ، وبشكل مؤقت نسيان الماضي من خلال التركيز على إعادة بناء المستقبل للفرد نفسه ، الأسرة ، المجتمع [25].
3. **التركيز على التسامح والوفاق الوطني:**تعد المصالحة خطوة حاسمة في عملية العلاج من الآثار النفسية والاجتماعية للنزاع ، لأن استعادة ثقة المجتمع بوجه عام والمتأثرين بوجه خاص له الأثر البالغ في علاج من يعانون من ضغوط ما بعد الصدمة وتتضمن الآتي .

أ- البداية في عملية الوساطة بين القبائل أو المدن المتنازعة خلال فترة الثلاث سنوات الأخيرة للتخفيف من حدة الاحتقان والعنف والتفكير في الانتقام وطرح فكرة التسامح والصفح .

ب- التعويض أيا كان شكله لجبر الضرر حيث يخفف من فكرة الانتقام ويوفر سبيلاً لإعادة تشكيل العلاقة بين المتضرر والجاني .

4. **المدخل المرتكز على المجتمع** .

أن حالات الصدمات النفسية الناتجة عن الحرب والنزاع ينبغي أن تحول إلي مؤسسات تعمل في هذا المجال في إطار الإستراتيجيات المجتمعية التي تستفيد من الموارد البشرية والمادية .

---

[25] ماهر أبوالمعاطي علي ، الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية الدولية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2012، ص ، 237 .

وهذا المدخل يركز إلى حد كبير على علاج الآثار النفسية والاجتماعية التي يعاني منها الفرد المتضرر[26] .

5. **تفعيل العدالة الانتقالية .**

أن تحقيق العدالة الانتقالية هو السبيل الذي يضمن تحقيق العدالة والإنصاف للمتضررين وبنفس الوقت يفتح الطريق لتحقيق المصالحة الوطنية، التي بدونها ستكون ليبيا عرضة لمزيد من تمزق النسيج الاجتماعي وإراقة الدماء والتي سيقف وراءها الانتقام والحقد ، ويمكن أن يساهم الأخصائيون الاجتماعيون في تشجيع وتنفيذ أول الخطوات في التعامل مع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان سواء كانت حقوقا جسدية أو اقتصادية أو حتى سياسية .

6. **إشراك القيادات الاجتماعية والمؤسسة الدينية .**

يهدف هذا المدخل إلى التركيز على القيادات الاجتماعية لما لهم من تأثير اجتماعي على أفراد المجتمع المحلي للحد من النزاعات القبلية ، كما أن للمسجد أو الخطاب الديني دوراً بالغاً الأهمية في تعزيز المصالحة من خلال الخطاب الديني الرشيد .

الاستراتيجيات المقترحة التي يقوم عليها البرنامج .

1- **إستراتيجية تشجيع التسامح .**

أن مشاركة الخدمة الاجتماعية في التصدي لعواقب النزاع ليست كافية ، بل ينبغي أيضاً أن تشارك بفاعلية في تعزيز السلام بمعناه الإيجابي في حالات أثناء الأحداث وما بعدها ، وتعتمد هذه الإستراتيجية على زيادة فهم المتضررين للموقف الذي أدى إلى النزاع والنظرة الواقعية للظروف والأوضاع التي أدت إلى الإساءة بما يؤهله للتسامح والصفح عمن أساء إليه .ويمكن إشراك الأخصائيين الاجتماعيين في تشجيع وتمكين وتنفيذ أول الخطوات التي يجب اتخاذها لزيادة قدرة المتضررين على التسامح والصفح .

2- **إستراتيجية مواجهة النزاع .**

أن مواجهة النزاعات له أهمية كبيرة في إنهاء الصراع وحل المشاكل والخلافات بين المتنازعين ، ومن أجل تعزيز حل تلك النزاعات يلزم قيام الأخصائيين الاجتماعيين بمهام تدريب قادة محليين من كافة مدن ليبيا على كيفية حل النزعات ، وإدارة الحوار والقدرة على أقناع الآخر بحيث يقوموا بتواصل وأجراء الحوار مع الأطراف المتنازعة .

3- إستراتيجية التعليم .

وتعتمد على تركيز جهود الأخصائيين الاجتماعيين عن التنشئة الاجتماعية من أجل السلام وحل النزعات وحقوق الإنسان وذلك عن طريق أقامة الأخصائيين ندوات ومحاضرات بالمؤسسات التعليمة على مختلف مستوياتها بشكل دوري في كافة مدن ليبيا من أجل التعريف بحقوق الإنسان وتشجيعهم على حل النزعات والتقليل من الصراعات وتقوية العلاقات المجتمعية عامة .

4- إستراتيجيات الممارسة المهنية في العمل اليومي .

يوجد عدد من الإستراتيجيات للممارسين المهنيين في العمل اليومي منها .

أ- الاستماع إلى الأفراد في المجتمع المحلي ومتابعة مشاكلهم المجتمعية .

ب- الحفاظ على الهوية والوحدة الوطنية والابتعاد عن الانتماء العرقي والقبائلي .

ت- البحث عن النماذج الايجابية للتسوية ودعمها والوقوف إلى جانبها .

---

[26] المرجع السابق ، ص 238 .

الأدوار المهنية للأخصائي الاجتماعي في برنامج الأمن المجتمعي :

لعل من المفيد أن نلاحظ أن الخدمة الاجتماعية في المجتمعات المعاصرة، لم تعد مجرد نشاط طوعي، أو أهلي بل أصبحت جهداً مؤسساً ، والمؤسسة نتاج التشريع الوضعي قبل أن تكون نتاج المعايير والأعراف التقليدية ولذلك فأن كل مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي تمارس فيها الخدمة الاجتماعية مثل مؤسسات الرعاية ، أو المسنين، أو الأحداث... الخ ، تستند إلي قوانين وتعليمات رسمية، وبالتالي فأن من الصعب تغيرها بين يوم وليلة ً .من جانب آخر، فأن كثيراً من الأخصائيين الاجتماعيين وخصوصاً في ليبيا يعتقدون أن واجباتهم مؤسسية أي أنهم تم إعدادهم للعمل كأخصائيين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية ولذلك يسعى هذا البحث لإبراز دور الأخصائي الاجتماعي في المجالات الغير تقليدية .

ويتبلور دوره الآتي :-

- أن دور الأخصائي الاجتماعي من حيث علاقته بالفرد والأمن الاجتماعي يجب أن يتعدى ذلك إلي التعامل مع مشكلات تعليمية (كالرسوب والتسرب) وبيئية (كالتلوث والسبل العقلانية لاستثمار موارد البيئة) وصحية (مثل سوء التغذية واستخدام مواد يمكن أن تؤدي إلى مخاطر صحية).
- كذلك فأن من أهم مهام الأخصائي الاجتماعي هو أن يخرج إلى المجتمع المفتوح، لكي يتفاعل مع الفئات المهمشة والفقيرة وذلك لحثها على الأخذ بزمام المبادرة في تغيير أوضاعها لا أن تعتمد على الإعانات أو على ما تقدمه الدولة من خدمات .
- كما أن دور الأخصائي الاجتماعي ينبغي أن لا ينقطع عن أهداف الألفية التنموية فهو، بحكم اختصاصه، يستطيع أن يسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق تلك الأهداف وخصوصاً في مجتمع مأزوم كالمجتمع الليبي ، يحتاج إلى طاقات أبنائه أيا كانت اختصاصاتهم ، بل أن الأخصائي الاجتماعي وهو يلاحظ حالات التهجير القسري، والعنف الدموي وغير ذلك من الظواهر السلبية والغريبة على المجتمع الليبي ، يستطيع مع الثقة بالنفس، والإيمان بالوطن بيتاً للجميع أن يسهم في حل الكثير من المشكلات غير التقليدية في أدبيات الخدمة الاجتماعية والتي تدخل كلها أو بعضها على الأقل ضمن قائمة مفردات الأمن المجتمعي .

الاستنتاجات

- أن الدراسة النظرية لوحدها غير كافية في ظروف المجتمع الليبي لذلك لابد على الأخصائي الاجتماعي أن يدرك أن أمن المواطن متعدد الأوجه والمجالات وعليه أن يربط بين ما يدرسه نظرياً وما يطبقه في كل مجال .
- أن للخدمة الاجتماعية دورا هاماً في توفير الأمن المجتمعي في أثناء النزاعات المسلحة والحروب وبعدها .
- يمكن ممارسة الخدمة الاجتماعية في مجالات غير التقليدية مثل حالات التهجير ، التهميش ، والخطف وغيرها من الظواهر السلبية الناتجة عن النزاعات والحروب .

الخاتمة:

لقد أصبح العالم أكثر تعقيداً ، وتعددت وتكاثرت مصادر التهديد للأمن الإنساني سواء في الطبيعة أو في المجتمع، كما أن الأمن الشخصي، إذ يتداخل مع الأمن المجتمعي، فأن الظاهرة تصبح على درجة أكبر من التعقيد . لقد ظهر مفهوم الخدمة الاجتماعية قبل أن يتبلور مفهوم الأمن الإنساني بعقود من الزمن، لكنهما في الواقع متداخلان فالخدمة الاجتماعية بإجراءاتها وأهدافها الوقائية والعلاجية تستهدف توفر حالة من الأمن الاجتماعي ، أو الأسري ، الصحي، أو الاقتصادي أو النفسي للإنسان .غير أن تعقيد حالة أللأمن في المجتمع الإنساني المعاصر تتطلب تطوير آليات وبرامج الخدمة الاجتماعية بل وأطرها المرجعية من حيث صلتها بمفاهيم التنمية البشرية المستدامة، وأهدافها الألفية من حيث تقديم الخدمات التي تقدم في مؤسسات مقابل تلك التي تقدم في المجتمعات والجماعات الطبيعية ، وفي حالة ليبيا لا بد من القول إننا في مجتمع يعاني من أزمة ناتجة عن عوامل عديدة متداخلة يصعب تناولها وتحليلها في هذا البحث، إلا أن تعددها وتعقيدها لا ينبغي أن تنفي المسؤولية التي تقع على العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية في مواجهة تلك المشكلات غير التقليدية .

الهوامش :

مرتبة حسب ورودها في الصفحات

(1) سورة قريش الآية 3-4 .

(2) بشير صالح الرشيدي ، سيكولوجية الأمن الاجتماعي من منظور التعامل مع الذات ، الحلقة النقاشية الحادية عشر ، الخدمات النفسية والاجتماعية كأحد مقومات الأمن الاجتماعي في مجتمع دول مجلس التعاون الخليجي ، مكتب الاتحاد الاجتماعي ، 2001 .

(3) الدخيل عبد العزيز عبدالله ، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية والعلوم الاجتماعية ، عمان ، دار المناهج ، 2006 ، ص 200 .

(4) هيئة الأمم المتحدة ، تقرير لجنة الحماية الاجتماعية ، 2011 .

(5) هيئة الأمم المتحدة ، لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ، 2010 .

(6) منى عطية خزام خليل ، التخطيط لمواجهه التمييز النوعي للمرأة كمدخل لتحقيق الأمن الاجتماعي ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد الثلاثون ، 2011

(7) منال طلعت محمود ، تقويم برامج حماية الأطفال المعرضين للخطر ، المؤتمر العلمي الدولي العشرون للخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2007

(8) عبد المحي محمود حسن ، الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 2006 ، ص 30 .

(9) إحسان محمد حسن ، علم الاجتماع السياسي ، بغداد ، ب – ت ، 2000 ، ص 53 .

(10) برقوق مجند ، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة ، من الإنترنت
boulemkahel.yolasite.com

(11) موقع من الإنترنت http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AA%D9%87%D8%AC%D9%8A%D8%B1

(12) سورة الأنعام الآية 82.

(13) اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب أسيا ، الدراسات الاجتماعية في البلدان العربية ، نيويورك ، 2003، ص 183 .

(14) بشير صالح الرشيدي : سيكولوجية الأمن الاجتماعي من منظور التعامل مع الذات ، الحلقة النقاشية الحادية عشر ، الخدمات النفسية والاجتماعية كأحد مقومات الأمن الاجتماعي في مجتمع دول مجلس التعاون الخليجي، الكويت ، مكتب الاتحاد الاجتماعي ، 2001 .

(15) عادل شكارة ، عبد المنعم الحسني ، التخطيط الاجتماعي ، بغداد ، دار الحكمة ، 1992 م ، ص 8 .

(16) سامية محمد جابر ، الفكر الاجتماعي ، بيروت ، دار العلوم العربية ، 1989 م، ص 253

(17) سامية محمد جابر، القانون والضوابط الاجتماعية : مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، 1995.

(18) عزة محمد حسنين بدوى ، فعالية جهود منظمات المجتمع المدني في تحقيق الرعاية المتكاملة لحماية حقوق الأطفال المعرضين للخطر ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، العدد السادس والعشرين ، الجزء الرابع ،2009

(19) UNDP Human Secrity, Framwork and National Humau Develop Paper ment p 4-5

(20) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرر التنمية البشرية لعام 1994، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1994 ، ص 98 .

(21) موقع من الانترنت ، boulemkahel.yolasite.com.

(22) نفس المرجع

(23) خديجة عرفة محمد أمين،الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، الرياض ، 2009 ، ص 21.

(24) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرر التنمية البشرية لعام 1994 ، ص 6 .

(25) ماهر أبوالمعاطي علي ، الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية الدولية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2012، ص ، 237 .

(26) المرجع السابق ، ص 238 .